وأما قديمة فيلزم تعدد القدماء والنصارى كفرت باثبات ثلثة
من القدماء فما ظنك بمن اثبت الاكثر والجواب ان تكفير النصارى
لاثباتهم قدماء مستقلة بذواتها ولهذا جوزوا انتقال بعضها الى
بعض آخر واثبات ذاته وصفاته القديمة ليس من ذلك في شيء
واعلم ان مسئلة زيادة الصفات وعدم زيادتها ليست من
الاصول التي يتعلق بها تكفير احد الطرفين وقد سمعت عن
بعض الاصفياء انه قال عندي ان زيادة الصفات وعدم زيادتها
وامثالها مما لا يدرك الا بالكشف ومن اسنده الى غير الكشف فانما اراد به
هو المراد لما كان غالبا على اعتقاده بحسب النظر الفكري ولا ادري
بأسا في اعتقاد احد طرفي النفي والاثبات في هذه المسئلة فهو عالم
أما سمعا فلقوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة
وأما عقلا فلان الافعال المتقنة تدل على علم فاعلها ومن تفكر
في بدايع الآيات السماوية والارضية وفي نفسه وجد فيها بدايع
حكم تدل على كمال حكمة صانعها وعلمه الكامل كما قال الله تعالى سنريهم
آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق ولا يرد

ان

ان الحيوانات قد تصدر عنها افعال عجيبة متقنة كما يشاهد من بيوت
النحل وغيرها فانها مخلوقة لله تعالى على اصول الاشعري اذ لا مؤثر غيره
تعالى على ان عدم علم تلك الحيوانات بها ممنوع بل ظاهر الكتاب والسنة
تدل على علمها قال الله تعالى واوحى ربك الى النحل ان اتخذي من الجبال
بيوتا ونظايره من الآيات والاحاديث كثيرة بجميع المعلومات ذاته تعالى
وغيره كلية وجزئية اما علمه تعالى بغيره فلما سبق من دلالة الافعال
المتقنة عليه وأما علمه بذاته فلان كل من يعلم شيئا يعلم ذاته
فانه يعلم انه هو الذي يعلم وهذا مما وافق فيه الفلاسفة وقد صرح
به ابو علي وابو النصر منهم ويشهد به الفطرة السليمة هذا هو النهج
الملايم بهذا المقام والفلاسفة اثبتوا علمه تعالى بنهج آخر يطول فيه
الكلام واشتهر عنهم انه تعالى لا يعلم الجزئيات المادية بالوجه الجزئي بل
انما يعلمها بوجه كلي منحصر في الخارج فيها وقد تكثر تشنيع الطوائف
عليهم في ذلك حتى ان العلامة الطوسي مع توغله في الانتصار
لهم قال في شرح الاشارات واعلم ان هذه السياقة تشبه سياقة
الفقهاء في تخصيص بعض الاحكام باحكام تعارضها في الظاهر

Copyright © King Saud University